الأمم المتحدة

E/CN.6/2004/NGO/40

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
29 January 2004
Arabic
Original: English/Spanish

لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والأربعون

١-١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤

البند ٣ (ج) '٢' من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي المعني بالمرأة ودورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في منع الصراعات وإدارتها وحلها وفي بناء السلام بعد انتهاء الصراع

بيان مقدم من اللجنة الكولومبية للحقوقيين، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

* * *

* E/CN.6/2004/1.

240204 240204 04-22431 (A)

مشاركة المرأة في إحلال السلام داخل كولومبيا

نظرة شاملة عامة: حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني

استمر التدهور، خلال عام ٢٠٠٣، في حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني داخل كولومبيا. إذ تتجاهل سياسة ''الأمن الديمقراطي'' التي تنتهجها الحكومة الراهنة قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني، وتدنت هذه السياسة إلى مفهوم للأمن ينطوي على التقييد والاستبداد. وعلاوة على ذلك، فإنها ترمي إلى القضاء على الحدود الفاصلة بين المجتمع والدولة، مع إنكار الحقوق في إبداء المعارضة والاختلاف في الرأي اجتماعيا، وزيادة حدة القمع ضد المعارضة السياسية؛ مما نتج عنه الاعتقال، الذي لا أساس له، لقادة القطاعات السياسية المعارضين للحكومة.

إن الإجراءات التي تتخذها الحكومة الكولومبية، المتناقضة مع حقوق الإنسان، تأتي في إطار ما يسمى ''الحرب ضد الإرهاب''، وتتنافى مع قرار الجمعية العامة ٢١٩/٥٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، الذي نُص فيه على ضرورة أن تكفل الدول أن ما تتخذه من إجراءات لمكافحة الإرهاب يتمشى مع التزاماتها الدولية. ومن قبيل تلك الإجراءات القانون القاضي بإعطاء القوات المسلحة صلاحيات قضائية، تستطيع من خلالها فعلا انتهاك الحرمات، والتنصت على المكالمات الهاتفية، وتنفيذ الاعتقالات دون أمر قضائي مسبق، وهو ما يمثل انتهاكا صارخا لحقوق منها الحق في الحرية الشخصية والخصوصية.

إن الحكومة تفضل البحث عن حل عسكري واستعمال القوة إزاء المغاوير بدلا من إجراء مفاوضات سياسية ترمي إلى التوصل إلى اتفاق سلمي مع القوات شبه العسكرية. لذا سعت إلى تنفيذ عدة تدابير منها طرح مشروع قانون العقوبات البديلة، الذي يضمن الإفلات من العقاب على الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي ترتكبها القوات شبه العسكرية في تجاهل لمبادئ إظهار الحقائق، وتوفير العدالة وتقديم التعويضات للضحايا.

وطرحت الحكومة مبادرات تشريعية أخرى تطبيقا لسياستها المتعلقة بالأمن الديمقراطي تتناقض مع المبادئ الدستورية المتعلقة بالجانب الاجتماعي من القانون وتضر بشكل متناقض بأمن المواطنين الكولومبيين، رجالا ونساء. وفي واقع الأمر، فإن مشروع قانون الأمن الوطني الذي ينص على طرائق جديدة لإشراك المجتمع المدني في الأمن والدفاع على الصعيد الوطني، واقتراح تقييد ما تتمتع به المحكمة الدستورية من دور إشرافي وقدرات، يزيلان الرقابة على مدى دستورية الحالات الاستثنائية المعلنة ويقيدان استقلالية الجهاز القضائي وإدارته، ويؤثران بشدة في الحكم الذاتي والاستقلال.

ويترتب على عواقب هذه الإصلاحات في الحياة المدنية تأثير مختلف بالنسبة إلى المرأة. فهي لا تؤثر فحسب بشكل خطير في حقوقها، ولكنها تشكل أيضا عقبة أمام مشاركتها على جميع مستويات الدولة والمجتمع، لأنها تضيف على عاتقها أعباء جديدة. فعلى سبيل المثال يترتب على مشروع قانون الخدمة العسكرية الإلزامية أثر خطير بالنسبة إلى المرأة بوجه خاص، حيث إنه يقضي باستدعائهن للخدمة ''عندما تستدعي ذلك الظروف التي يمر بها البلد وتقرر الحكومة الوطنية ذلك''، وهو ما سيصبح في ظل الظروف الراهنة إجباريا بعد أن كان طوعيا. وفي هذا الصدد أعلنت المنظمات النسائية ومنظمات حقوق الإنسان داخل كولومبيا معارضتها لمشروع القانون المذكور.

ومن ثم، فإن الحالة الحرجة التي تعيشها المرأة بالنسبة إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وما تتعرض له من تمييز لكونها امرأة وبسبب العواقب الوخيمة الناشئة عن الصراع المسلح الداخلي، يقتضيان إلغاء الإجراءات الحكومية الرامية إلى إشراكها في الحرب، في تعارض صارخ مع التوصيات العديدة الخاصة التي وجهتها إلى الدولة شتى المنظمات الدولية، والتي تقضي باتخاذ تدابير إيجابية تهدف إلى القضاء على العنف ضد المرأة، وكفالة مشاركتها وتقليل أثر الصراع المسلح في حقوقها.

وفي هذا الصدد من الجدير بالذكر أن القرار ١٣٢٥ الذي اتخذه مجلس الأمن قد وجه نداء خاصا إلى أطراف الصراعات المسلحة باحترام حقوق المرأة والطفلة احتراما تاما، وكفالة حماية خاصة لهما، واتخاذ تدابير ترمي إلى توفير الحماية لهما إزاء ما يتعرضان له من عنف لأسباب منها نوع جنسهما.

التحديات والعقبات القائمة أمام مشاركة المرأة في إحلال السلام

تواجه المرأة في الوقت الراهن العنف والتمييز والفقر والاستبعاد وهو ما يمثل تراجعا مثيرا للانزعاج في جوانب التقدم الضئيلة المحققة في هذا الصدد. إن الحرب تقحم بقوة وقسوة المرأة فيها، وهي الضحية الأساسية للنقل القسري، والعنف الجنسي، ويجري بشكل متزايد تجنيدها قهرا على يد الجماعات المسلحة. وفي هذا الإطار يتجلى أن البحث عن السلام داخل كولومبيا، لا سيما بالنسبة للمرأة، يواجه عقبات خطيرة.

وقد أفضت، في المقام الأول، التهديدات ومحاولات انتهاك الحق في الحياة التي يقوم بها شتى المحاربون إلى رحيل النساء أساسا من المناطق الريفية، التي يقمن فيها بتطوير المشاريع الإنتاجية، ومشاريع التمكين للمرأة والدعم الاجتماعي، الأمر الذي نتج عنه اضطراب العمليات التنظيمية. ولإيضاح الحالة يمكن طرح حالة الرابطة الوطنية الكولومبية للريفيات ونساء السكان الأصليين كدليل على ذلك. لقد تعين على الرابطة تجميد عملها داخل بعض

الإدارات نظرا إلى أن العديد من عضوات الرابطة وقعن ضحايا انتهاكات خطيرة لحقوقهن الإنسانية، الأمر الذي جعل المنظمة تواجه خطر الاختفاء الوشيك. وقد اضطرت رئيسة الرابطة إلى مغادرة البلد خوفا من التهديدات الموجهة إليها وإلى أسرتها.

وثمة عقبة أخرى تتمثل في استمرار عدم خضوع انتهاكات حقوق المرأة للعقاب. ففي أغلبية الحالات يُرتكب العنف الجنسي عيانا لأن السلطات لا تقوم بالتحقيق في هذه الأفعال. وبالنسبة إلى حالة سالادو (بوليفار)، على سبيل المثال، التي قامت فيها جماعات شبه عسكرية بارتكاب مذبحة امتدت من ١٦ إلى ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠، وقعت النساء ضحية أعمال وحشية ضد سلامتهن الجنسية ثم قتلن فيما بعد. وحتى اليوم لم يتعرض مرتكبو المذبحة للعقاب.

ومن وجه ثالث، حتى هذه اللحظة لم يوضع في الاعتبار، في أي من عمليات السلام، خطط واعتبارات المنظمات النسائية. فقد قالت الحركة النسائية في كولومبيا ''لا للحرب'' ورفعت هذا الشعار على الصعيد الوطني كبديل مميز يرمي إلى التغلب على الصراع المسلح. وقد تعززت مبادرات عدة في هذا الصدد، وهي دليل واضح على الدور الذي تضطلع به المرأة الكولومبية في إحلال السلام.

الخلاصة

من اللازم كي تزال انتهاكات حقوق الإنسان من الواقع الكولومبي أن تقر الحكومة والمجتمع الدولي والمجتمع عموما بفداحة الحالة مع تعيين أسبابها. ويجب أن يُهاب بالحكومة العمل على إيضاح الحقائق. إذ يجب تبيان الحقيقة فيما يتعلق بمدى خطورة انتهاكات حقوق الإنسان من خلال إجراء التحقيقات وقيام الهيئات القضائية بملاحقة هذه الأفعال قضائيا. ويتعين بناء الديمقراطية لكفالة العدالة.

إن أي محادثات تجري بين المغاوير والجماعات شبه العسكرية يجب أن تدعم حق الضحايا في تبيان الحقائق، والعدالة، والتعويضات، لا سيما في حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تتعرض لها المرأة.

إن إدراج المنظور الجنساني في سياسات الدولة وتهيئة ظروف تتيح مشاركة المرأة في مبادرات السلام والقرارات التي تمس المصلحة القومية، لا غنى عنهما في كفالة مراعاة الدولة لآراء ومتطلبات واقتراحات المرأة عند تنفيذ الإجراءات الرامية إلى مواجهة الصراع المسلح وإنجاز عملية للسلام مع الأطراف الفاعلة المسلحة.

إن من الجوهري أن تنفذ الدولة إجراءات وبرامج ترمي إلى كفالة أمن قادة المجتمع وحقوق الإنسان داخل البلد واعتماد الإجراءات الكفيلة بتحسين الظروف التي تعيش فيها المرأة وأسرتها، وحقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وما لم تتوافر هذه الظروف سيكون من الصعب جدا التكلم عن التغلب على الصراع المسلح والتعاون بشكل حقيقي وجماعي في بناء السلام.